

٣ - وتطلب الى البنك الدولي ما يلي :

(أ) أن يعد مشروع قانون أساسى لتنظيم الشركة ، على أن يأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر التى أدلى بها فى الامم المتحدة ومسؤوليات المنظمات المالية القائمة ،

(ب) أن يقدم مشروع القانون الاساسى الى حكومات الدول الاعضاء فى البنك لبحثه ويدعوها الى تبين مدى التأييد الذى ينتظر منها فى توفير رأس المال لانشاء الشركة ،

(ج) أن يتخذ ما يلزم من خطوات للوصول الى اتفاق بين الاعضاء على مشروع القانون الاساسى ،

(د) أن يقدم تقريراً بنتائج أعماله الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته العشرين ،

٤ - وتطلب الى المجلس أن يرفع تقريراً عن هذه المسألة الى الجمعية العامة فى دورتها العاشرة .

الجلسة الشاملة رقم ٥١٠

١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤

٨٢٤ (دورة ٩) - الانسياب الدولى لرؤوس الاموال الخاصة للانماء الاقتصادى فى البلدان المتخلفة اقتصادياً .

ان الجمعية العامة ،

اذ تحيط علماً بالتقارير (٢) المرفوعة اليها عن الانسياب الدولى لرؤوس الاموال الخاصة التى أعدها الامين العام بمقتضى قرارها رقم ٦٢٢ ج (دورة ٧) المؤرخ فى ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢ ،

واذ تعترف بأن الانسياب الدولى للاستثمار الخاص فى الاعمال الانتاجية انما يساهم فى رفع مستويات المعيشة بمساعدته على انماء الموارد الطبيعية وتوسيع الانتاج الزراعى والصناعى وتنويعه ونمو المهارات الفنية ،

واذ تعترف بأن انسياب الاستثمار الخاص لم يتناسب وحاجات تلك المناطق حيث الانماء العاجل أمر حيوى لتقدمها الاقتصادى ،

واذ تعترف بأن اعادة استثمار الارباح والارادات العائدة من رؤوس الاموال الاجنبية فى البلدان المتخلفة ، بصورة اختيارية ، لا يخفض الطلب على القطع الأجنبي فحسب بل ويساهم مباشرة فى توسيع النشاط الاقتصادى وزيادة الدخل القومى للبلد الذى تستثمر فيه ،

واذ تعترف بأن توسيع التجارة الدولية والتقدم المتواصل نحو تحقيق مجال أوسع لتبديل العملات يؤدى الى زيادة انسياب هذه الاستثمارات ،

واذ تعترف بضرورة اتخاذ التدابير التى تهدف الى ازالة العقبات التى تحول دون ذلك الانسياب وإلى اجتذاب الاستثمار الخاص ،

(٢) راجع مطبوعات الامم المتحدة . رقم المبيع ١٩٥٤/٢/ج/١ ، والوثيقة م/٢٥٤٦ .

يتناول مثل هذا التقرير النظر فى صلة العمل القائمة بين هذا الصندوق وكل من مجلس المساعدة الفنية ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير والوكالات المتخصصة الاخرى التى يعينها الامر واللجان الاقتصادية الإقليمية للامم المتحدة والبرامج القائمة فى ميدان الانماء الاقتصادى ،

٦ - تطلب الى المستر شيفن أن يرفع الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ما يمكنه وضعه فى ذلك الوقت من تقرير عن نتائج مهامه ، على أن يدرس المجلس هذا التقرير بوجه خاص فى دورته العشرين ، وأن يرفع تقريره النهائى الى الجمعية العامة فى دورتها العاشرة ، لتستطيع الجمعية العامة أن تنظر فى التقرير وتلك التعليقات التى قد يبدىها المجلس الاقتصادى والاجتماعى على التقرير الذى سبق أن رفع اليه ويحيلها اليها .

٧ - ويطلب الى الامين العام أن يزود الفريق الخاص سالف الذكر والمستر شيفن بجميع المساعدات والتسهيلات الضرورية .

الجلسة الشاملة رقم ٥١٠

١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤

٨٢٣ (دورة ٩) - مسألة انشاء شركة مالية دولية .

ان الجمعية العامة ،

اذ تعتقد بالحاجة الى التعاون الدولى ليسهل قيام المشاريع الخاصة الانتاجية وتوسيعها فى البلاد المتخلفة اقتصادياً باستثمار رؤوس الاموال فيها دون الحاجة الى ضمانات حكومية ،

واذ تشير الى القرار رقم ٥٣٢ ب (دورة ١٨) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ،

واذ تذكر التقارير (١) التى رفعها البنك الدولى للانشاء والتعمير بشأن انشاء شركة مالية دولية ووجهات نظر ادارة البنك فيما يتعلق بالمساهمة المفيدة التى تستطيع أن تؤديها شركة مالية دولية لتنشيط الاستثمار الخاص ،

واذ تعتقد أن انشاء شركة مالية دولية ، بصورة ملائمة ، من شأنه أن يساهم مادياً فى الانماء الاقتصادى للمناطق المتخلفة وفى الاستقرار العام للاقتصاد العالمى ،

١ - تعرب عن تقديرها للدراسات التى قام بها البنك الدولى للانشاء والتعمير ،

٢ - وتحيط علماً ببيان ادارة الولايات المتحدة المؤرخ فى ١١ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٤ وبتصريحات البلدان الاخرى التى تؤيد فيها انشاء شركة مالية دولية ، وتطلع بسرور الى انشائها فى أقرب وقت ممكن ،

(١) راجع الوثيقة م/٢٢١٥ المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الدورة السادسة عشرة ، الملاحق ، البند ٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة م/٢٤٤١ ، والمرجع الاخير ، الدورة الثامنة عشرة ، الملاحق . البند ٢ من جدول الاعمال . الوثيقة م/٢٥١٦ .

(د) أن تقنع المستثمرين بأهمية السعى لضمان اشتراك رأس المال المحلي في مشاريعهم في الخارج كلما سمحت الظروف الملائمة بذلك ،

(هـ) أن تتخذ في نطاق مؤسساتها التدابير الضريبية التي تؤدي تدريجيا الى تخفيض ازدواج الضرائب الدولي بغية القضاء عليه نهائيا ،

٣ - **توصي** كلا من البلدان المصدرة لرؤوس الاموال والبلدان المستوردة لها بأن تواصل جهودها ، كلما دعت الحاجة ، كي تتخذ جميع التدابير الممكنة الاخرى التي يقبلها الطرفان لتشجيع انسياب رؤوس الاموال الى البلدان المتخلفة ، وكي تقوم بوجه خاص بما يلي :

(أ) أن تتفاوض لعقد المعاهدات والاتفاقات المناسبة أو لوضع الترتيبات المناسبة الاخرى ،

(ب) أن تتفاوض لعقد المعاهدات فيما يختص بازدواج الضرائب ،

(ج) أن تتفاوض لعقد اتفاقات تنص على تأمين بعض الاخطار غير التجارية ، بشرط ألا تتعارض هذه الاتفاقات وقوانينها المحلية ،

٤ - **وتوصي** أيضا بأن تدرس البلدان المستوردة لرؤوس الاموال والبلدان المصدرة لها جدوى وامكان انشاء شركات استثمار في البلدان المختلفة تستهدف تشجيع المستثمرين الافراد على الاشتراك فيها ،

٥ - **وتصرح** أن من الحكمة ، كي تساهم الاستثمارات الاجنبية الجديدة مساهمة فعالة في الانماء الاقتصادي للبلدان المتخلفة ، أن يراعى ضمن الامور الاخرى وضع المشروعات القائمة من قبل بحيث لا تؤثر تلك الاستثمارات في نموها الطبيعي ، وبشرط أن تتفق تلك المراجعة والمصلحة القومية ،

٦ - **وتطلب الى** الامين العام أن يعد كل سنة تقريراً عن الانسياب الدولي لرؤوس الاموال الخاصة وأثره في الاقتصاد الدولي الآخذ في الاتساع ، وعمّا اتخذته الحكومات من تدابير تتعلق بذلك الانسياب ، أو عما تعلن انها في سبيل النظر فيه من تدابير . ويجب عند اعداد التقرير أن يأخذ بعين الاعتبار المناقشات التي أجريت حول الموضوع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة والاقتراحات التي أبديت أثناء تلك المناقشات ، وكذلك المقترحات التي قد يرسلها كل من الحكومات والبنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي لتشجيع الانسياب الدولي لرؤوس الاموال الخاصة .

الجلسة الشاملة رقم ٩١٠

١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤

١ - **توصي البلدان** التي تسعى الى اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة بأن تواصل جهودها لتحقيق ما يلي :

(أ) أن تعيد النظر ، كلما اقتضت الحاجة ذلك ، في السياسات القومية والتشريعات والاساليب الادارية بغية تهئية الجو الملائم للاستثمار ، وأن تتجنب الضرائب الباهظة التي لا مبرر لها ، وأن تتجنب التمييز في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاجنبية ، وأن تسهل للمستثمرين استيراد السلع الانتاجية والآلات والادوات والمواد الاخرى الضرورية للاستثمار الجديد ، وأن تسن التشريعات الكفيلة لتحويل الايرادات وتحويل رأس المال ،

(ب) أن تنمي دوائر الاعلام القومية والاجنبية وغيرها من الوسائل لاعلام المستثمرين الاجانب الذين قد يهمهم الاستثمار عن فرص الاعمال التجارية في بلادها وعن القوانين والانظمة المتصلة بالموضوع التي تنظم المشاريع الاجنبية ،

(ج) أن تنظر في تكملة جهودها الرامية الى اجتذاب الاستثمار الخاص الاجنبي بأن تضمن طلباتها للمشورة والمساعدة الفنية من الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك من البلدان المتقدمة فنيا ، مسائل شبيهة بالامور التالية وهي :

(ألف) القيام بدراسات اقتصادية لتحديد القطاعات التي قد تثير اهتمام المستثمرين الافراد أكثر من غيرها ولمعرفة الفرص المعينة في هذه القطاعات نفسها ،

(باء) اعداد المواد الخاصة بمشروعات معينة بطريقة تسترعى انتباه المستثمرين الافراد ،

(جيم) ايجاد الوسائل المناسبة لعرض المشروعات المعينة على من قد يهمه الامر من المستثمرين في البلاد المصدرة لرؤوس الاموال ،

٢ - **توصي** البلدان القادرة على تصدير رؤوس الاموال بأن تواصل جهودها لتحقيق ما يلي :

(أ) أن تعيد النظر ، كلما اقتضت الحاجة ذلك ، في السياسات القومية والتشريعات والاساليب الادارية بغية تشجيع انسياب رأس المال الخاص الى البلدان المستوردة لرؤوس الاموال ،

(ب) أن تكفل لمن يهمه الامر من المستثمرين كافة المعلومات الممكنة عن فرص الاستثمار الاجنبي وعن شروط الاستثمار وامكانياته في كل بلد أجنبي على حدة ،

(ج) أن تكفل للبلدان المستوردة لرؤوس الاموال (بما في ذلك الشركات الموجودة فيها والافراد) توفر المعلومات عن رغبة الشركات والافراد في البلدان المصدرة لرؤوس الاموال فيما يتعلق بالاستثمار ،